

(12) عادة مزعجة عند المعالجين النفسانيين

العلاج النفسي هو علاقة فريدة، إنه نوع من الاتصال لا شبيه له بأي نوع آخر، من العلاقات التي يملكها الفرد في حياته.

في بعض الأحيان ممكن أن تكون هذه العلاقة أكثر حميمية من معظم العلاقات الحميمة، ولكنها أيضا متناقضة أخلاقياً بمقدار ذرة للمسافة المهنية بين المعالج النفسي والعميل.

المعالجون النفسانيون، يا حسرتاه، إنما هم بشر مثلهم مثل العميل، يرون ويأتون نقاط الضعف الإنساني نفسها.

لديهم عادات سيئة، ومثلها جيدة، لكن بعض تلك العادات تكون - ركازاً- تداخلها حقيقياً مع عملية العلاج النفسي والعلاقة العلاجية النفسية الفريدة.

وبدون إضافات لاحقة، تجدون هنا 12 شيئاً تتمنون أن لا يفعلها معالجكم، البعض منها ربما يسيء - فعلياً- لعلاقة المعالجة النفسية.

الحضور متأخراً عن الموعد

ويشمل بالغاؤها في أقل من 24 ساعة. على المعالج النفساني أن يعهد غالباً عميله بالموعد المتفق عليه، إذ يلتزم البعض من المعالجين بمواعيد وفعاليات أخرى، ما يؤدي إلى حدوث تأخر في التزامهم لبقا عملائهم بحسب المواعيد المعطاة لهم. وعليه فإن تأخير من 5 دقائق إلى ساعتين يعتبر تأخر مزمن ويبدل على أعراض الفقر ورداءة مهارات تنظيم الوقت.

الأكل أمام العميل

ما لم يكن لديك ما يكفي لكل واحد من الأكل والشرب، فإنه يدل على طبع مريض من قبل المعالج النفساني. حيث يأكل بعض المعالجين النفسانيين أمام مرضاهم. بعض المعالجين يقدمون القهوة نفسها أو الماء الذي يتناولونه لعملائهم (إذا كنت تريد أن تتناول شيئاً أمام عميلك فأحضر على أن يتناول معك الشيء نفسه). إن الأكل أمام العميل أو المعالج غير مناسب أبداً. (إنه وقت علاج وليس وقت أكل). بعض المعالجين يسأل عميله (لا تمانع إذا أنهيت غذائي، بينما أنت تبتلع، إن ذلك غير مناسب) فالمعلاء غالباً لا يشعرون بالراحة الكافية للتعبير عن مشاعرهم الحقيقية.

التفوه والنوم أثناء الجلسة

صدق أو لا تصدق فهناك من المعالجين من يقع نائماً أثناء الجلسة. بينما حدوث التفوه يعتبر مكون عادي للوظائف اليومية لعنقلنا، فإن التفوه غير المتفوه، عادة ما يفسر باتجاه واحد من قبل العميل - بأنهم يضجرون أو يسامون للمعالج. يحتاج المعالجون للحصول على ليلة نوم جيدة كل ليلة، عدا ذلك فإنهم لا يستطيعون التأثير في وظيفتهم، (التي تتطلب ثباتاً وانتباهاً وتركيزاً متواصلًا)

الإفصالات غير المناسبة

الإفصالات (الإفصالات) غير المناسبة ترجع إلى مشاركة المعالج لأكثر من اللازم من حياته مع مريضه الشخصية. ينتهي معظم المعالجين من فعل الإفصالات الأكثر من اللازم في الجلسة مع عملائهم، بسبب أنها معالجة للعميل وليس للمعالج. ليس على المعالجين أن يخططوا لإجازاتهم في وقت الجلسات المعني بلا نهاية - في الحديث - عن تخرجهم التدريبي المدرسي

كتاب (جنون) الرابع:

إشهار التصرفات العقارية ونقلها في القانون اليمني إضافة علمية متميزة وعمل بحثي راق

صدر عن أروقة جنون الثقافية www.gn0o0n.com إحدى أنشط المؤسسات الثقافية عبر الإنترنت، ودار النهضة العربية بالقاهرة - كبرى دور النشر في الوطن العربي - الطبعة الأولى من كتاب: (إشهار التصرفات العقارية ونقلها في القانون اليمني - دراسة مقارنة)، للباحث هشام سعيد أحمد ربيد.

ويأتي الكتاب بحلة بهية وطباعة أنيقة في 174 صفحة من الحجم المتوسط كإضافة رافدة للمكتبة القانونية العربية واليمنية بشكل خاص، إذ تطرق فيه الباحث هشام ربيد وبأسلوب علمي رصين إلى موضوع من أهم المواضيع العملية، ما جعل الكتاب يكتسب أهمية علمية وعملية في أن واحد، خصوصاً أن الكتاب هو في الأصل الرسالة العلمية التي نال بموجبها الباحث هشام ربيد درجة الماجستير في القانون الخاص من كلية الحقوق جامعة عدن بتقدير ممتاز.

عرض / رئيس تحرير السلسلة / منير محمد أحمد الصلوي

ويعد كتاب: (إشهار التصرفات العقارية ونقلها في القانون اليمني) هو الكتاب الرابع الذي تصدره أروقة جنون الثقافية، وهو الثاني في المكتبة القانونية التي تزعم الأروقة الاستمرار في نشرها كسلسلة قانونية برأس تحريرها كاتب هذه السطور.

وقد اختار الباحث ربيد عنوان بحثه على هذا النحو لأن العقار أصبح في النظام الاقتصادي الحديث يمثل ركيزة أساسية من ركائز بنيانه. ويتجلى هذا الدور الذي صار يؤديه العقار في اقتصاديات الدول الحديثة من خلال دخوله كعنصر فاعل في الحركة التجارية وأسواق المال. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن الائتمان العقاري يسير على ملكي العقارات الحصول على القروض التي يحتاجون إليها حتى يتمكنوا من استغلال عقارهم للإستغلال الأمثل. وترتبط على ذلك أن ارتفعت أثمان العقارات وأصبحت محلاً لأطماع ضعفاء النفوس، خاصة مع ضعف الوازع الديني والأخلاقي، واتساع حركة العمران في المدن، ومن ثم كثرت النزاعات المتعلقة به نتيجة لقيام بعض الأشخاص ببيع أو رهن ملكية البائع لهذا العقار، وقد يصطده ذلك إلى الاستناد التصرف فيها، أو قيام آخرين بالبيسطة على أملاك الدولة والأوقاف من دون وجه حق، الأمر الذي أوجد حالة من عدم الثقة في إجراء أي تصرف عقاري. فكان المشتري - مثلاً - يلزمه قبل الإقدام على شراء العقار، أن يجري بنفسه تحقيقاً للتأكد من ملكية البائع لهذا العقار، وقد يصطده ذلك إلى الاستناد إلى الوضع الظاهر وذلك بالشراء من واضع اليد، في حين أن هذا الأخير يكون غائباً أو حائزاً بصورة عرضية، أي أنه قد يكون مستأجراً أو مزارعاً أو شريكاً يعمل لحساب جميع الشركاء، ومن أجل هذا كله لوحظ أن الأطمئنان في إبرام التصرفات العقارية إكتفاء بمجرد العقد لم يعد كافياً في خلق الثقة والطمأنينة بالتعاملات العقارية، ويلزم إيجاد نظام معين يعيد إلى المتعاملين الثقة والأطمئنان بصحة التصرفات العقارية التي يجريونها ويتعاملون بها. وكان أن ابتكر القانونيون نظاماً قانونياً يتم فيه تسجيل العقارات كافة وكل ما يتم بشأنها من تصرفات، على نحو يجعل المركز القانوني للعقار واضحا ومعلوما لكل من يريد التعامل فيه، وتكون تلك التسجيلات حجية

إعداد: جون م. جروهي - من مجلة الجمعية الأمريكية لعلم النفس (Monitor) بتاريخ: 8 / مارس / 2009 ترجمها عن الإنجليزية: أ. مشارك د. معن عبدالباري قاسم صالح - قسم العلوم السلوكية/ كلية الطب / جامعة عدن

من غير المحبذ أن يصرف المعالج كل الجلسة للمناقشة عن الموسيقىين المفضلين أو للحب جزئياً لطائفة دينية، فلا يساعد بذلك عميله.

جلب حيوانك الأليف إلى جلسة العلاج النفسي

فيما عدى لبعض الوقت الموافق والمسموح به، حري بالمعالجين النفسانيين ألا يجلبوا حيواناتهم الأليفة إلى المكتب. بعض الأوقات، يستقبل المعالج عملاءه في مكتبه المنزلي، فإن الحيوانات الأليفة يجب أن تكون خارج المكتب، بينما يكون في الجلسة. بالنسبة للعميل جلسة العلاج النفسي ملاذ ومكان سلام وعلاج. الحيوانات ممكن أن تترك تلك المسألة والهدوء. الحيوانات الأليفة عموماً جزء (مكون) غير مناسبة في العلاج النفسي.

الاحتضان والاتصال الجسدي

الاتصال الجسدي بين العميل والمعالج، يجب أن يكون دائماً معبراً عنه بالتناوب، متوافقاً لكل الطرفين فيما تقدم من الوقت (كأن يكون عند الترحيب أو عند التوديع في الجلسة) نعم، وذلك يشتمل الاحتضان (العناق). بعض العملاء يرتكب من مثل تلك الملامسة أو المعانقة ولا يريدون أن يكونوا جزءاً منها (حتى لو كانت في بعض الأحيان ما اعتاد المعالج فعله، كلاهما المعالجون والعملاء حري بهم دائماً التحقق مسبقاً من الآخر، قبل إقدامهم على أي نوع من الاتصال الجسدي واحترام الرغبات الشخصية للأخر. ولا في أي وقت تكون العلاقة الجنسية أو الملامسة الجنسية مناسبة في علاقات العلاج النفسي.

غير مناسب استعراض الثراء والرداء (الزي)

المعالجون النفسانيون أولاً وقبل كل شيء مهنيون، فإن إظهار الثراء والموضة سيصير تحديلاً غير مناسب. المعالجة الذي تتنقل مجوهرات تجميعة تكون متخلصة من معظم العملاء، كذلك البلورة أو الملابس المشقوقة التي تظهر الكثير من أجزاء الجسم.

أيضا الملابس الاعتيادية أكثر من اللازم ممكن أن تكون مشكلة. الجينز يمكن تخمينه بأنه اعتيادي أكثر من اللازم. وهذا سيكون مثار تساؤل عن مقابل مايدفعه العميل للخدمة المهنية.

مشاهدة الساعة

لا أحد يحب أن يشعر بأنه مزعج لشخص آخر. للأسف أن المعالج الذي لم يتعلم كيف يخبر

الاستجابات وفقاً للمعتقدات

في الجدول (1) تقدم الدرجات ل (1108) مشترك في هذا الجزء من الدراسة، الذي يعبر أي سلوك أنه اختلافي.

شرفة التفسير: 1 = أبداً لا اختلافي، 2 = اختلافي تحت الشرائط نادرة، 3 = اختلافي تحت بعض الشرائط، 4 = اختلافي في معظم الشرائط، 5 = دائماً اختلافي، 6 = غير متأكد، 7 = بدون متجابة (بيانات مفقودة).

م	العمارة	التفسير بالشمس	تأثير الشمس	تأثير القمر	تأثير الكواكب
1	أبولو هبة في قيمتها المنفية تحت S10	3.0	13.0	38.4	40.1
2	أبولو دعوة الصهيل لمناسبة خاصة	6.3	26.3	41.0	20.8
3	أبولو خمسة أو متزوج كخلف عن العلاج	21.4	30.0	28.2	12.7
4	تصبح مسبق للتعامل بعد انتهاء العلاج	14.8	38.4	32.0	10.2
5	بيع متزوج إلى العميل	70.8	18.0	7.5	0.9
6	أبولو هبة قيمتها المنفية تفر من S50	44.9	37.0	13.1	0.8
7	تقديم العلاج لشي الأجير (المستفهم)	57.9	26.2	10.9	0.2
8	الإجذاب للشخص جسي مع العميل بعد انتهاء فترة العلاج	68.4	23.2	4.2	0.3
9	إفشاء تفاصيل شخصية حافية عن كرب إلى العميل	26.6	39.3	29.5	2.9
10	دعوة العميل إلى مكتبها/عيادة في بيت مفلوح	26.6	24.7	21.5	15.4
11	تأجير (توظيف) العميل	49.9	29.5	14.5	2.8
12	إفشاء غارحاً للكل مع العميل بعد جلسة علاجه	43.2	37.9	13.6	2.4
13	شراء بضع أو خدمة من العميل	36.7	35.4	20.6	4.7
14	الإجذاب للشخص لجنسي مع العميل	98.3	0.5	0.0	0.1
15	دعوة العميل إلى حفلة شخصية أو حفلات اجتماعية	63.5	29.2	4.6	0.7
16	تقديم علاج لغيري لأقرباء، أصدقاء، حبيب لعميل حالي	12.6	21.4	38.8	21.4
17	تقديم العلاج لطبق أو مشرف حالي	44.4	31.0	16.0	5.4
18	إسراع للعميل بالانتقال بأحد الصراف التل درجة (شهادة تعليمية)	39.0	28.0	18.0	7.6

ملاحظة: الإجمالي قد لا يصل إلى 100% بسبب التوزيع

كتاب (جنون) الرابع:

إشهار التصرفات العقارية ونقلها في القانون اليمني إضافة علمية متميزة وعمل بحثي راق

صدر عن أروقة جنون الثقافية www.gn0o0n.com إحدى أنشط المؤسسات الثقافية عبر الإنترنت، ودار النهضة العربية بالقاهرة - كبرى دور النشر في الوطن العربي - الطبعة الأولى من كتاب: (إشهار التصرفات العقارية ونقلها في القانون اليمني - دراسة مقارنة)، للباحث هشام سعيد أحمد ربيد.

ويأتي الكتاب بحلة بهية وطباعة أنيقة في 174 صفحة من الحجم المتوسط كإضافة رافدة للمكتبة القانونية العربية واليمنية بشكل خاص، إذ تطرق فيه الباحث هشام ربيد وبأسلوب علمي رصين إلى موضوع من أهم المواضيع العملية، ما جعل الكتاب يكتسب أهمية علمية وعملية في أن واحد، خصوصاً أن الكتاب هو في الأصل الرسالة العلمية التي نال بموجبها الباحث هشام ربيد درجة الماجستير في القانون الخاص من كلية الحقوق جامعة عدن بتقدير ممتاز.

عرض / رئيس تحرير السلسلة / منير محمد أحمد الصلوي

ويعد كتاب: (إشهار التصرفات العقارية ونقلها في القانون اليمني) هو الكتاب الرابع الذي تصدره أروقة جنون الثقافية، وهو الثاني في المكتبة القانونية التي تزعم الأروقة الاستمرار في نشرها كسلسلة قانونية برأس تحريرها كاتب هذه السطور.

وقد اختار الباحث ربيد عنوان بحثه على هذا النحو لأن العقار أصبح في النظام الاقتصادي الحديث يمثل ركيزة أساسية من ركائز بنيانه. ويتجلى هذا الدور الذي صار يؤديه العقار في اقتصاديات الدول الحديثة من خلال دخوله كعنصر فاعل في الحركة التجارية وأسواق المال. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن الائتمان العقاري يسير على ملكي العقارات الحصول على القروض التي يحتاجون إليها حتى يتمكنوا من استغلال عقارهم للإستغلال الأمثل. وترتبط على ذلك أن ارتفعت أثمان العقارات وأصبحت محلاً لأطماع ضعفاء النفوس، خاصة مع ضعف الوازع الديني والأخلاقي، واتساع حركة العمران في المدن، ومن ثم كثرت النزاعات المتعلقة به نتيجة لقيام بعض الأشخاص ببيع أو رهن ملكية البائع لهذا العقار، وقد يصطده ذلك إلى الاستناد التصرف فيها، أو قيام آخرين بالبيسطة على أملاك الدولة والأوقاف من دون وجه حق، الأمر الذي أوجد حالة من عدم الثقة في إجراء أي تصرف عقاري. فكان المشتري - مثلاً - يلزمه قبل الإقدام على شراء العقار، أن يجري بنفسه تحقيقاً للتأكد من ملكية البائع لهذا العقار، وقد يصطده ذلك إلى الاستناد إلى الوضع الظاهر وذلك بالشراء من واضع اليد، في حين أن هذا الأخير يكون غائباً أو حائزاً بصورة عرضية، أي أنه قد يكون مستأجراً أو مزارعاً أو شريكاً يعمل لحساب جميع الشركاء، ومن أجل هذا كله لوحظ أن الأطمئنان في إبرام التصرفات العقارية إكتفاء بمجرد العقد لم يعد كافياً في خلق الثقة والطمأنينة بالتعاملات العقارية، ويلزم إيجاد نظام معين يعيد إلى المتعاملين الثقة والأطمئنان بصحة التصرفات العقارية التي يجريونها ويتعاملون بها. وكان أن ابتكر القانونيون نظاماً قانونياً يتم فيه تسجيل العقارات كافة وكل ما يتم بشأنها من تصرفات، على نحو يجعل المركز القانوني للعقار واضحا ومعلوما لكل من يريد التعامل فيه، وتكون تلك التسجيلات حجية

وفي الفصل التمهيدي تم بيان التنظيم القانوني للشهر العقاري وذلك في مبحثين: أحدهما خصص الأول منهما لتحديد مفهوم العقار وأقسامه وخصص الثاني لدراسة التطور التاريخي لنظام الشهر العقاري.

وأما الفصل الأول فقد خصص لدراسة قيد البيوع العقارية وذلك في مبحثين: أحدهما خصص الأول منها لدراسة القيد الأول لدراسة موضوع إجراءات قيد عقد البيع العقاري، فتضمن المطلب الأول موضوع تقديم طلب القيد وبحثه، في حين تضمن المطلب الثاني بياناً للأثار القانونية المترتبة على تقديم الطلب، وخصص المبحث الثاني لدراسة موضوع قيد الشفعة وبعض أنواع البيوع.

وفي الفصل الثاني - الذي تم تقسيمه على مبحثين أيضاً - بين الباحث أحكام قيد عقد البيع من خلال بيان الآثار المترتبة على عدم قيد البيع في مبحث أول ثم بيان الآثار المترتبة على قيد عقد البيع في مبحث ثان.

وتناول في الفصل الثالث موضوع قيد الملكية الشائعة والوقف والوصية والرهن. وذلك في مبحثين خصص الأول منها لدراسة موضوع قيد الملكية الشائعة وخصص الثاني لقيد الوقف والوصية والرهن. أما الخاتمة فقد حاول الباحث تضمينها مجمل الاستنتاجات التي توصل إليها من دراسته موضوع الرسالة. إضافة إلى إيراد بعض المقترحات والتوصيات التي ارتأى أن يلتفت انتباه المشرع اليمني إليها التي بدورها تسد ثغراً كبيراً من جوانب القصور والنقص الحاصلين في القانون اليمني المنظم لأحكام إشهار التصرفات القانونية في السجل العقاري.

ويعد الكتاب بضمونه إضافة علمية متميزة ينبغي أن تترجم إلى واقع عملي، وذلك بأن يقوم المشرع اليمني بالاستفادة من مجمل تلك التوصيات

التي تضمنتها خاتمة الكتاب وأخذها بعين الاعتبار، ثم تفعيل القوانين المتعلقة بموضوع الكتاب، وإسهام الباحثين في تكملة المشوار الذي ابتدأه الباحث ربيد، إذ إن البحث العلمي هو مصباح التنوير، وعمودها الأول.

ختاماً فإن الكتاب إضافة إلى أهميته وتميز موضوعه، فقد تميز أيضاً بأسلوب الطرح الرصين المعتمد على مناهج بحثية متعددة، هي المنهج الوصفي والتحليلي والمقارن، إذ قام الباحث ببيان النصوص والقواعد القانونية المنظمة لموضوع البحث، ثم قام بتحليل تلك النصوص مبيناً مكامن القوة والضعف فيها، إضافة إلى مقارنة تلك النصوص التي نظمها مشرع القانون اليمني الخاصة بموضوع إشهار التصرفات القانونية في الشهر العقاري بنصوص قانونية لتشرعيات من مدارس مختلفة هي المدرسة اللاتينية - واختار منها القانون المصري - والمدرسة الأنجلوسكسونية - واختار منها القانوني الأردني - كل ذلك بهدف إثراء موضوع البحث والدراسة للخروج ببحث متميز يتناول جوانب الموضوع كله، التي من خلالها يعالج كثيرا من الإشكاليات والصور التي تظهر في القواعد والنصوص القانونية المنظمة لهذا الموضوع في القانون اليمني.

وما تجدر الإشارة إليه أن الباحث هشام ربيد أحد الشباب الجادين المتمتعين بقدرة بحثية عالية، يشهد بذلك كل مطلع على هذا الكتاب، وهو ما أكده الأستاذ الدكتور/ قائد سعيد محمد التريبي في كلماته الراضة التي قدم بها الكتاب للقرء.

نرجوا للباحث ربيد حياة علمية حافلة بالإنتاجات العلمية والعملية، كما نرجو لأروقة جنون - ذلك الصرح الثقافي الشامخ - الازدهار والرفق والتوفيق في حمل رسالة العلم وإيصالها للجمهور.